



راتب :

١ - تعريف :

الراتب هو ما يعطاه الموظف أو الأجير الخاص من الأجر الدائم.

٢ - من يستحق الراتب :

يستحق الراتب العامل في حياته، سواء كان غنياً أم فقيراً^(١) وأسرته بعد وفاته، إن كان يعمل عند الدولة، فيُنفق على امرأته حتى تتزوج، وعلى ابنته الصغيرة حتى تتزوج، وعلى ابنه الصغير حتى يبلغ^(٢).

٣ - العمل الذي يستحق عليه الراتب :

يشترط في العمل حتى يستحق عليه الراتب ما يلي :

- أ - أن يكون مباحاً: كناظر الوقف^(٣) والوزان^(٤) وجمع الزكاة وكتابتها (ر): زكاة/٢٦ج٢) أما جمع صدقة الفطر وتوزيعها فإنه لا يستحق عليه أجراً، فإن أعطي عليه أجراً فإنه لا يعطى منها (ر: زكاة الفطر/٤).
- ب - أن يكون متقوماً (ر: إجارة/٤ج٢هـ) وحتى يكون متقوماً لا بد أن يكون فيه

(٣) مجموع الفتاوى ٩٢/٣١.

(٤) مجموع الفتاوى ١٩٨/٣٠.

(١) مجموع الفتاوى ٩٢/٣١.

(٢) مجموع الفتاوى ٥٨٦/٢٨.

نفع خاص أو عام، وما يأخذه من راتب على العبادات إنما هو مُعَاوِنٌ عَلَى الدين، وهو بمنزلة ما يُعْطَاهُ الْمُقَاتِلَةُ وَالْفُقَهَاءُ مِنَ الْفِيءِ^(١) و(ر: إجارة/ ٤ج٢ط) ويستحق الموظف أجر العطل الرسمية، فإذا غاب الفقيه مدة العطلة فإنه يستحق راتبها، سواء كان مسافراً أم مقيماً في البلد^(٢) و(ر: إجارة/ ٤ج٢٤).

٤ - مقداره:

أ - يرى ابن تيمية رحمه الله تعالى أن راتب الذي يعمل في المصالح العامة عند الدولة يُقَدَّرُ بِحَسَبِ عَمَلِهِ وَيَحْسَبُ حَاجَتَهُ، فَيُعْطَى أَكْثَرَهُمَا^(٣) و(ر: بيت المال/ ٥٢٥٢د).

ب - زيادته: إذا زادت الموارد جاز أن يُزَادَ الراتب، فإذا وقف وقفاً على مسجد وشرط للإمام ستة دراهم ثم إن ربيع الوقف زاد، وصار في الوقت فائض، فيجوز أن يزداد للإمام راتبه من هذا الفائض^(٤).

ولا يجوز له أن يأخذ راتباً أضعاف حاجته وكفاءته، فإن فعل فهو أكل للمال بالباطل^(٥).

ج - خيانة ذي الراتب القليل: عمال وموظفو الفيء ونحوهم إذا كانت رواتبهم أقل من استحقاقهم فخانوا أو قبلوا هدية أو رشوة لم يُسْتَخْرَجَ مِنْهُمْ ذَلِكَ الْقَدْرَ الْمَتَمِّمَ لِرَاتِبِهِمُ الْعَادِلَ، وَإِنْ كَانَ لَا يَجُوزُ لَهُمُ الْأَخْذُ^(٦).

د - تقديره عند تغير النقد: إذا تغير النقد فإن الموظف يعطى من النقد الجديد قيمة ما كان يُعْطَاهُ مِنَ النِّقْدِ الْقَدِيمِ^(٧).

٥ - صرف الرواتب من بيت المال (ر: بيت المال/ ٥٢٥٢د) إلا الزكاة فإن أجر العاملين عليها تصرف منها (ر: زكاة/ ٢٦ج٢).

(١) مجموع الفتاوى ١٥/٣١. (٥) الاختيارات للبعلي ٣٠٦.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٠٣/٣١. (٦) الاختيارات للبعلي ٥٤٩.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٥٨/١٩ و ٢٨٧/٢٨. (٧) الاختيارات للبعلي ٣١٤.

(٤) مجموع الفتاوى ١٧/٣١.

٦ - الزكاة على الرواتب (ر: إجارة/ ١٠٥٤).

رأس:

- ستر الرجل رأسه في الإحرام (ر: إحرام/ ٧١٧).
- حكم حلق الرأس (ر: حلق).
- مسح الرأس في الوضوء (ر: وضوء/ ٧٧ز).
- المسح على ما يغطي الرأس في الوضوء من خمار (ر: خمار) وعمامة (ر: عمامة) وقلنسوة (ر: قلنسوة).

رافضة:

١ - تعريف:

الرافضة اسم يطلق على جميع فرق الشيعة من جعفرية وإسماعيلية ونصيرية الذين رفضوا إمامة زيد بن علي زين العابدين حين نهاهم عن سب الصحابة. وكان ابن تيمية يطلق اسم الرافضة أحياناً ويريد به الجعفرية، وأحياناً يريد به النصيرية أو الإسماعيلية.

٢ - أثر الاعتقاد بعقائدهم:

أ - الزواج بهم: لا يعتبر ابن تيمية الرافضة الجعفرية كفاراً ولا مرتدين، فقد كان رحمه الله تعالى يقول: الرافضة المحضة هم أهل أهواء وبدع وضلال، ولا ينبغي للمسلم أن يزوج موليته من رافضي، وإن تزوج هو رافضية صح النكاح إن كان يرجو أن تتوب، وإلا فترك نكاحها أفضل لئلا تُفسد عليه أولاده^(١) (ر: نكاح/ ١٠٤ب).

ب - حقهم في الفيء: كان رحمه الله تعالى يرى أن الرافضة لا حق لهم في الفيء^(٢).

راهب:

١ - تعريف:

الراهب هو الذي انقطع عن الناس وتفرغ للعبادة.

٢ - النهي عن قتل الرهبان في الحرب (ر: جهاد/٥٨) إلا إذا كان الراهب من المرتدين، فإنه يقتل (ر: ردة/٥٦).

- عدم فرض الجزية على الراهب المنقطع عن الدنيا، دون الراهب المخالط للناس في دنياهم (ر: جزية/٢).

- تجريد الرهبان من الأموال (ر: ذمي/١٠١٣).

رؤية:

انظر: نظر.

ربا:

١ - تعريف:

الربا هو كل زيادة مشروطة في العقد خالية عن عوض مشروع.

٢ - أنواعه:

الربا على نوعين هما: ربا النسبية، وربا الفضل.

أ - ربا النسبية:

(١) تعريفه: هو زيادة مشروطة أو متواطاً عليها في الدين - وإن لم تذكر في العقد - مقابل الأجل^(١) و(ر: تواطؤ/٢) وهو من نوع الربا المعروف في الجاهلية، إذ المعروف فيها أنه إذا كان للرجل على الرجل المال المؤجل وحل الأجل قال له الدائن: أتقضي أم تربي؟^(٢) وكلاهما فيه بيع للدين بأكثر منه مقابل الأجل^(٣)، والمقصود من الأثمان أن تكون معياراً

(١) مجموع الفتاوى ٣٣٤/٢٩ ومختصر الفتاوى (٢) مجموع الفتاوى ٤١٨/٢٩ و٤٣٥.

(٣) مجموع الفتاوى ٤٤٠/٢٩.

المصرية ٣٢٦.

للأموال يُتَوَسَّلُ بها إلى معرفة مقادير الأموال، ولا يقصد الانتفاع بعينها، فلا يباع ثمن بثمان أكثر منه^(١).

(٢) إذا تحقق المعنى السابق في أية معاملة فهي معاملة ربوية وإن أخذت صورة مشروعة، لأن الحيلة لا تزيل المفسدة التي حرم الله تعالى من أجلها الربا، ومن هذا القبيل: أنه سئل عن رجل يُدَّانِ النَّاسَ كل مئة بمئة وأربعين، ويجعل سلفاً على حرير، فإذا جاء الأجل وأعسر المديون عن وفائه قال له: عاملني، فبأخذ الحرير من عنده ويقول للمديون: اشتريت هذا الحرير مني بمائة وتسعين، إلا أنه يأتيه على حساب كل مئة بمئة وأربعين، فإذا قبضه المديون منه، فقال: أوفني هذا الحرير عن السلف الذي لي عندك، وإذا جاءت السنة الثانية طالبه بالدرهم المذكورة، فأعسرت عليه أو بعضها، قال: عاملني، فيحسب المتبقي والأصل ويجعل ذلك سلفاً على حرير. وكان جواب الإمام ابن تيمية: هذا هو عين الربا الذي أنزل فيه القرآن^(٢). والحيلة في ربا النسئثة على أنواع:

أ - أن يأخذ شكل عقد معاوضة بين اثنين، كما هو الحال في بيع العينة وبيع التورق وبيع الوفاء (ر: بيع/٧ ج ده).

ب - أن يكون بشكل هدية يقدمها المستقرض إلى المقرض^(٣) أو العامل في المضاربة أو المزارعة إلى صاحب المال أو صاحب الأرض^(٤).

ج - أن يضم إلى العقد عقداً آخر ليس بمقصود، فيه محاباة، كأن يبيعه الذهب بحرزه، ثم يبتاع منه الحرز بأكثر من الذهب^(٥) أو يضم إلى القرض بيعاً أو إجارة أو مزارعة يحاييه فيها^(٦)، فقد أفتى رحمه الله تعالى أنه إن أقرض رجل آخر قرضاً على أن يكتري حانوته بأجر أكثر

(١) مجموع الفتاوى ٤٧١/٢٩. (٤) مجموع الفتاوى ١٠٦/٣٠ و ١٠٩.
 (٢) مجموع الفتاوى ٤٣٥/٢٩. (٥) القواعد التورانية ١٢٠.
 (٣) مجموع الفتاوى ١٠٩/٣٠. (٦) مجموع الفتاوى ٧٣/٢٨ و ٢٩/٤٣٩ و ٤٩٩.

لم يجز^(١)، وإن كان له على آخر دين فأعسر فيه، فباعه الدائن بضاعة بزيادة على سعرها حتى يصبر عليه لم يجز^(٢).

د - أن يجعل المقرض والمستقرض بينهما شخصاً ثالثاً يسمونه محللاً، فيشتري السلعة منه آكل الربا ثم يبيعه إلى المعطي للربا إلى أجل، ثم يعيدها إلى صاحبها بأنقص دراهم يستفيدها المحلل^(٣).

(٣) ومن ربا النسئثة: بيع الأثمان وغيرها من الأموال الربوية بعضها ببعض نسئثة كبيع الذهب بالفضة إلى أجل (ر: بيع/ ٢٥٥أب) والشعير بالحنطة إلى أجل^(٤)؛ أما غير الربوية فيجوز بيع بعضها ببعض إلى أجل، وقد حكى البعلي عنه جواز بيع الفلوس المضروبة من غير الذهب والفضة بالذهب والفضة إلى أجل^(٥) وهو يتعارض مع ما يقرره من أن علة تحريم ربا الفضل في الدراهم والدنانير هي الثمنية (ر: ربا/ ٢٢ب٢) ويجوز بيع شاة بشاة إلى أجل^(٦) و(ر: بيع/ ٢٥٥ - ٣) ويجوز بيع ثوب بثوب إلى أجل، لأن ما جاز التفاضل فيه في البيع مع اتحاد الجنس جاز فيه النسأ^(٧).

(٤) ومنه: إذا قوّم السلعة بقيمة حالّة وباعها بأكثر منه إلى أجل، كما إذا قال: قيمة هذه السلعة حالاً بكذا، وأبيعها بكذا إلى أجل^(٨).

(٥) ويجوز للرجل أن يبيع القمح بثمن أجل، ثم يستوفي من المشتري قمحاً بدل الثمن إن لم يجد عنده إلا القمح، وليس ذلك من الربا^(٩).

ب - ربا الفضل:

(١) تعريفه: ربا الفضل هو بيع شيء من الأموال الربوية بجنسه متفاضلاً.

- | | |
|--|---|
| (١) مجموع الفتاوى ١٦٢/٣٠. | (٦) مجموع الفتاوى ٤٩٦/٢٩. |
| (٢) مجموع الفتاوى ٤٣٨/٢٩ ومختصر الفتاوى المصرية ٣٢٤. | (٧) الاختيارات للبعلي ٢٢٦. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٧٣/٢٨ و٤٣٩/٢٩ و٤٩٩. | (٨) مجموع الفتاوى ٣٠٦/٢٩ و٤٩٦ ومختصر الفتاوى المصرية ٤٢٦. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٥١٦/٢٩. | (٩) مجموع الفتاوى ٣٠٠/٢٩. |
| (٥) الاختيارات للبعلي ٢٢٥. | |

(٢) الأموال الربوية: ورد في السنة الصحيحة ذكر الأموال الربوية وهي: الذهب والفضة، والبر والشعير والتمر والملح.

ويرى ابن تيمية رحمه الله تعالى أن علة تحريم ربا الفضل في الذهب والفضة هي الثمنية، وليس الوزن، ولذلك حرم التفاضل في الفلوس أيضاً لأنها أثمان، وجاز التفاضل في الموزونات الأخرى كالرصاص والحديد والحريير والقطن^(١) وعلة تحريم ربا الفضل في الأصناف الأربعة الأخرى فهي الطعم والاقتيات، وما خرج عن القوت بالصنعة فليس برئوي ولو بيع بجنس نفسه، فبياع الزيت بالزيتون والخبز بالهريسة متفاضلاً^(٢).

(٣) حكمة تحريمه: حرم الشارع أشياء مما يخفى فيها الفساد لإفضائها إلى الفساد المحقق، ومن ذلك ربا الفضل، فإنه حرم لأنه ذريعة إلى ربا النسيئة^(٣).

(٤) أحكامه: (ر: بيع/ ٥٥هـ).

٣ - آثار الربا:

المتعامل بالربا إما أن يكون مسلماً أو يكون كافراً يعتقد حل الربا.

أ - فإن كان كافراً يعتقد حل الربا كان تعامله به صحيحاً، ولا يعاقب عليه^(٤) و(ر: اعتقاد/ ٢).

ب - وإن كان مسلماً: فإنه يترتب عليه الآثار التالية:

(١) الإثم: فالمراباة حرام بالكتاب والسنة وإجماع المسلمين^(٥) لأنها أكل لأموال الناس بالباطل، وأكل أموال الناس بالباطل نوعان: الربا والميسر^(٦).

(١) مجموع الفتاوى ٤٧١/٢٩. والقواعد التورانية ١١٧.

(٢) مجموع الفتاوى ٤٧٠/٢٦ والاختيارات (٤) مجموع الفتاوى ٩/٢٢ و٤٤٤/٢٩.

(٥) مجموع الفتاوى ٤١٨/٢٩. للبعلي ٢٢٤.

(٦) مجموع الفتاوى ١٥٩/٢٥ و٢٤/٢٩ (٦) القواعد التورانية ١١٦.

- (٢) بطلان العقد: وعقود الربا كلها باطلة إذا لم يحصل فيها القبض^(١) وهذا يعني أنه إن اتصل بها القبض فهي صحيحة وشرط الربا باطل.
- (٣) المرابي لا يستحق في ذمم الناس إلا ما أعطاهم، لأن شرط الربا باطل، فما بقي له منه في الذمم فهو ساقط، وما أخذه المرابي منهم من الربا وجب رده إن كان باقياً، أو رد مثله إن كان فانياً، لكن ما قبضه منهم بتأويل قبل ذلك فإنه يعفى عنه^(٢).
- (٤) التعزير: على ولاية الأمور أن لا يُمكنوا المرابين من أخذ أكثر من رأس مالهم، وأن يعزروهم على تعاملهم بالربا^(٣).

رباط:

١ - تعريف:

الرباط هو الإقامة في الثغور، حراسة لها وإرهاباً للعدو.

٢ - فضله:

الرباط في الثغور أفضل من المجاورة في المساجد الثلاثة، لأن الرباط من جنس الجهاد، وجنس الجهاد مقدم على جنس الحج^(٤).

ربح:

١ - تعريف:

الربح هو ما يحصل بالتجارة زيادة على رأس المال.

٢ - أحكام الربح:

١ - ربح المال الحرام: من كانت معه دراهم حرام فعمل بها بالتجارة أو غيرها فربحت، فأعدل الأقوال فيها أن يقسم هذا الربح بين العمل والمال الحرام

(١) الاختيارات للبعلي ٢٢٦. (٣) مجموع الفتاوى ٤١٨/٢٩ و٤٣٨.
 (٢) مجموع الفتاوى ١٢٦/١٥ و٤١٨/٢٩ (٤) مجموع الفتاوى ٢٤/٢٧ و٤٠ و٥/٢٨ و٤٣٧ و٤٣٨.
 و٤١٨ والاختيارات للبعلي ٥٣٥.

- كالمضاربة، فيأخذ حصة العمل ويتصدق بحصة المال الحرام من الربح^(١).
- ب - ضم ربح المال إلى أصله في حساب الزكاة (ر: زكاة/ ٢١١٠ و ١١١ و ١٣).
- اقتسام الشركاء الربح في الشركة (ر: شركة).
- اقتسام الربح في الشركة الفاسدة (ر: شركة/ ٥٥٥).

ربية:

- ربية الرجل هي بنت زوجته من غيره.
- تحريم بنت الربيب والربيبة، وعدم تحريم زوجة الربيب (ر: محارم/ ١٢٢).

رجب:

١ - تعريف:

هو الشهر السابع من السنة القمرية، وهو من الأشهر الحرم، وسمي برجب من الترجيب أي: التعظيم.

٢ - صومه:

يكره إفراد رجب بالصوم، ولكن لو صام أكثره فلا بأس^(٢).

رَجْعَة:

١ - تعريف:

الرجعة هي إعادة المطلقة الرجعية أو البائن إلى الزوجية.

٢ - ما تكون منه الرجعة:

تكون الرجعة من طلاق رجعي، أو من طلاق بائن بينونة صغرى، أو من طلاق بائن بينونة كبرى.

(١) مختصر الفتاوى المصرية ٢٧٧ و ٣٦٠ (٢) مختصر الفتاوى المصرية ٢٨٨.
والاختيارات للبعلي ١٨٩.

أ - الرجعة من طلاق رجعي:

- (١) الجدير بالذكر أن كل طلاق يكون بعد الدخول هو طلاق رجعي^(١).
- (٢) وإذا أراد أن يُرجع زوجته من طلاق رجعي فله ذلك بلا رضاها ولا ولي ولا مهر^(٢) و(ر: إجبار/٥٢هـ).
- (٣) وتقع الرجعة من الطلاق الرجعي بالقول، كأن يقول لها: أرجعتك، أو بالفعل مع النية، كما إذا وطئها بنية الرجعة^(٣).
- (٤) ويجب الإشهاد على الرجعة، ولا تصح مع الكتمان^(٤) و(ر: إشهاد/ ٢ج) وتجوز فيها شهادة النساء، لأن حضورهن عندها أيسر من حضورهن عند كتابة وثائق الديون^(٥).

ب - الرجعة من الطلاق البائن بينونة صغرى: ويكون بعقد جديد تتوافر فيه سائر شروط عقد النكاح، وبمهر جديد. فإن طلقها واحدة أو اثنتين ثم تركها حتى بانث منه، ثم تزوجت بغيره، ثم طلقها الثاني وانقضت عدتها منه، فعادت إلى زوجها الأول بعقد ومهر جديدين فإنها تعود إليه على ما بقي لها من الطلاق^(٦).

ج - الرجعة من الطلاق البائن بينونة كبرى: وتقع البينونة الكبرى بالطلاق ثلاثاً قبل الدخول أو بعد الدخول (ر: طلاق/ ٣١٥) وتكون الرجعة من هذا الطلاق بالعقد عليها كما في البائن بينونة صغرى، ولكنه لا يجوز له أن يعقد عليها حتى تنكح زوجاً غيره ويدخل بها ثم يموت أو يطلقها وتمضي عدتها منه، كما تقدم تفصيل ذلك في (تحليل).

رَجْم:

- عقوبة الزاني الحر المحصن الرجم (ر: زنا/ ٦ب٢).

- | | |
|--|---|
| (١) مجموع الفتاوى ٣٦/٢٤. | (٤) مجموع الفتاوى ٣٣/٣٤ والاختيارات للبعلي ٤٦٨. |
| (٢) مجموع الفتاوى ٦/٣٣ و١١١. | (٥) الاختيارات للبعلي ٦١٤. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٢٠/٣٨١ والاختيارات للبعلي ٤٦٨. | (٦) مجموع الفتاوى ٢٠/٣٨٠. |

- عدم رجْم الحامل حتى تضع (ر: زنا/٦ب٢).

رَجْم:

١ - تعريف:

الرَّجْم هم القرابة التي سببها الولادة.

٢ - أنواع الرحم:

الرحم على نوعين: رحم محرمة ورحم غير محرمة، وتختص الرحم المحرمة بأربعة أحكام، الحكمان الأولان متفق عليهما، والآخران مختلف فيهما: أما الأولان المتفق عليهما فهما: لا يجوز ملكه بملك اليمين^(١) و(ر: رق/٤ب) ولا يجوز وطؤه بعقد ولا ملك يمين (ر: محارم) وأما الآخران المختلف فيهما فهما: لا يجوز أن يجمع بين رحمين محرمين في نكاح ولا تَسْرٌ، ولا يجوز أن يجمع بينهما في ملك اليمين ولو كان من غير وطء^(٢) و(ر: نكاح/٤ب٧) و(تسري/٢ب).

٣ - صلة الرحم:

صلة الرحم واجبة^(٣) وهي أفضل من الصدقة^(٤) ومن العتق^(٥)؛ ومن صلة الرحم الإنفاق عليها بالشروط التي نذكرها في (نفقة/٤د) ومنها الاختصاص بالعطية^(٦) وتقديم الأرحام على غيرهم في الوصية والاستحقاق من الوقف والزكاة عند الاستواء في الحاجة^(٧) (ر: زكاة/٢٦ب) و(صدقة/٤ج) وعتقها بالملك (ر: رق/٤ب) وإذا كانت صلة الرحم واجبة فإن قطعها محرّم، ولذلك حرم الإسلام كل ما يؤدي إلى قطيعة الرحم، ومن ذلك الجمع بين الأرحام في النكاح (ر: نكاح/٤ب٧) والتسري (ر: تسري/٢ب).

- | | |
|--------------------------------------|-------------------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ١٨٦/٢٩ و ٦٩/٣٢. | للبلعي ١٨٩. |
| (٢) مجموع الفتاوى ٦٩/٣٢. | (٦) مختصر الفتاوى المصرية ٢٧٧. |
| (٣) مجموع الفتاوى ١٨٦/٢٩. | (٧) مجموع الفتاوى ٨٤/٣١ و ٩٠ و ١٠٧. |
| (٤) الاختيارات للبلعي ٣١٦. | ومختصر الفتاوى المصرية ٣٩٥ |
| (٥) مجموع الفتاوى ١٧٧/٢٩ والاختيارات | والاختيارات للبلعي ٣٥. |

رُخْصَة:

١ - تعريف:

الرخصة هي إباحة التصرف لأمر عارض مع قيام الدليل على المنع.

ومن هذا التعريف يظهر لنا أن انتقال الشخص عن مذهبه الذي لا يبيح تصرفاً مخصوصاً إلى مذهب آخر يبيح هذا التصرف لقوة دليبه ليس أخذاً بالرخصة، لأن الانتقال إليه قد كان لقوة الدليل^(١).

٢ - حكم الأخذ بالرخصة:

أ - يظهر أن الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى يرى أن الأخذ بالرخصة في الأحوال العادية أفضل من تركها، لما في الأخذ بها من رفع للحرج، وقبول صدقة الله تعالى على العبد بها، فهو يقول: اتفق المسلمون على جواز الفطر للمسافر، وهو أفضل^(٢)، وإذا لبس الخفين على طهارة، فالأفضل له المسح عليهما وعدم خلعهما اتباعاً للسنة^(٣)، ولعل من هذا جواز إرضاع الكبير وتحقق الحرمة بإرضاعه عند الحاجة (ر: رضاع/٢ب٣) و(ر: حاجة/١٣).

ب - وقد يكون الأخذ بالرخصة فرضاً في بعض الأحيان كأكل الميتة للمضطر، والتيمم لفاقد الماء^(٤)، والترخيص في كل ما ينقُر من التوبة (ر: توبة/٣).

ج - ولكن تَزَكَّ الرخصة في بعض الأحيان يكون أفضل عندما يكون في تركها مصلحة راجحة^(٥).

د - وفي بعض الأحيان يكون في تركها الإثم، كما إذا رخص رسول الله ﷺ في شيء فتنزه بعض الناس عنه، إنهم إن فعلوا ذلك يكونون قد عصوا رسول الله ﷺ^(٦).

(١) مختصر الفتاوى المصرية ٦٠١.
 (٢) مجموع الفتاوى ٣٣٦/٢٢ و ٩٣/٢٦.
 (٣) مجموع الفتاوى ١٧٥/٢١ و ٩٤/٢٦.
 (٤) مجموع الفتاوى ٩٨/٢٤.
 (٥) مجموع الفتاوى ٣٣٦/٢٢.
 (٦) مجموع الفتاوى ٢١/٦٢.

٣ - ما ترد عليه الرخصة:

ترد الرخصة على ما أوجبه الشرع كالصلاة والصيام، وما يحل من الطعام والشراب ونحو ذلك، ولا تردُّ على ما أوجبه الشخصُ على نفسه يمين أو نذر أو نحو ذلك، لأن له منه مخرجاً بالكفارة^(١).

٤ - سبب الرخصة:

سبب الرخصة الحاجة، وهذه الحاجة قد تتمثل في الحاجة إلى إتيان الفعل للمصلحة العامة أو الخاصة الغالبة على الرغم مما يكتنفه من المحذور، إذ الواجب بالشرع قد يرخص فيه عند الحاجة، كما يُرخص في الجلد في الحد إذا كان المضروب لا يحتمل^(٢)، وكما ورد في السنة لمن خشى منه النفرة عن الطاعة الرخصة له في أشياء يستغني بها عن المحرّم، ولمن وثق بإيمانه وصبره النهي عن بعض ما يستحب له تركه مبالغة في فعل الأفضل، ولهذا يستحب لمن وثق بإيمانه وصبره من فعل المستحبات البدنية والمالية كالخروج عن جميع ماله - مثل أبي بكر - ما لا يُستحب لمن لم يكن حاله كذلك، كالرجل الذي جاء الرسول ﷺ ببيضة من ذهب، فحذفه الرسول بها، ثم قال عليه الصلاة والسلام: (يذهب أحدكم فيخرج ماله، ثم يجلس كلاً على الناس).

وقد تتمثل في الحاجة المُفضية إلى الحرج أو المشقة غير المعتادة، كرخصة الجمع بين الصلاتين لرفع الحرج^(٣)، ورخصة إفطار الصائم في السفر دفعاً للمشقة (ر: سفر/٤هـ) وقد سبق أن أوردنا كثيراً من الرخص (ر: حاجة).

٥ - تتبع الرخص:

لا يجوز للمسلم تتبع الرخص في المذاهب للعمل بها، لأن هذا يفضي إلى التحلل من الدين^(٤) (ر: تقليد/٤ب٢).

(١) مجموع الفتاوى ١٤٨/٣٣ و٥٤/٢٤.
 (٢) مجموع الفتاوى ١٤٨/٣٣ (٤) مختصر الفتاوى المصرية ٥٥٥ والاختيارات للبلي ٥٧٣.
 (٣) مجموع الفتاوى ٣٦٠/٢٠ و٨٨/٢٢.
 (٤) مختصر الفتاوى المصرية ٥٥٥ والاختيارات للبلي ٥٧٣.

رُدُّ:

- الرُدُّ في الميراث (ر: إرث/٩).
- رُدُّ ما أخذه من المظالم لأهلها (ر: مظالم/٥).
- انظر أيضاً: استرداد.

رِذَاء:

- الرداء هو الناصر والمعين عند الحاجة.
- عقوبة الردء في الجنائية كعقوبة المباشر (ر: جناية/٣٤٤ز).
- عقوبة الردء في السرقة كعقوبة السارق (ر: سرقة/٣).

رِدَّة:

١ - تعريف:

الردة هي الخروج من دين الإسلام.

٢ - أنواع الردة:

الردة نوعان: الردة المجردة، وهي الردة التي يستتاب المرتد فيها، فإن تاب وإلا قتل؛ والردة المغلظة، وهي التي يقتل بها المرتد دون حاجة إلى استتابته^(١).

٣ - المرتد:

لا تثبت الردة على من أتى الفعل المكفّر إلا إذا توافرت في الفاعل الشروط

التالية:

أ - العقل والبلوغ: فزائل العقل بجنون أو نوم أو غيره لا تثبت الردة في حقه^(٢).

ب - الاختيار: فمن أكره على كلمة الكفر يجوز له التكلم بها مع طمأنينة القلب

(١) مجموع الفتاوى ١٠٣/٢٠ والصارم المسلول ٤٦٠.

(٢) مجموع الفتاوى ١١٥/١٤.

بالإيمان^(١).

ج - القصد: فمن سبق لسانه بالكفر وهو لا يقصده فإنه لا يكفر^(٢) و(ر: خطأ/ ١٢) ولا يجوز تكفير أحد من علماء المسلمين بمجرد خطأ أخطأه في كلامه^(٣) إذا عرف عنه حسنُ الإيمان. والمبتدعُ إذا كان يحسب أنه موافق للرسول ﷺ لا مخالف له لم يكن كافراً به، ولو قدر أنه يكفر فإن كفره ليس مثل كفر من كذب الرسول ﷺ^(٤).

د - العلم بالتصرف أنه مكفر: فمن أتى شيئاً من المكفرات وهو لا يعلم أن إتيانها كفر فإنه لا يكفر حتى يأتيها بعد العلم بها^(٥) وترك الإيمان للجهل بما يجب أن يؤمن به لا يعتبر كفراً، لأن من شرط الإيمان وجود العلم التام، ولهذا كان الصواب أن الجهل ببعض أسماء الله تعالى وصفاته لا يكون صاحبه كافراً إن كان مقراً بما جاء به محمد ﷺ، ولم يبلغه ما يوجب العلم بما جهله على وجه يقتضي كفره إذا لم يعلمه^(٦) و(ر: جهل/ ٣٥٢) وكما لا يكفر بإتيان المكفرات جاهلاً فإنه لا يكفر بإتيان شيء منها متأولاً (ر: فسق/ ١).

٤ - من الذي يَحْكَمُ بِالرَدَّةِ:

لا يحكم بالردّة إلا العلماء بمذاهب الأئمة، ولا يجوز تسليط الجهال على تكفير علماء المسلمين، وإن تسليطهم على تكفير علماء المسلمين من أعظم المنكرات^(٧).

٥ - ما يعتبر ردة:

أ - الإيمان من الأشياء المتلقاة عن الله تعالى ورسوله ﷺ، وليس ذلك مما يحكم به الناس بظنونهم وأهوائهم، ولا يجوز أن يحكم على شخص بالكفر

- | | |
|---------------------------|---------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ٥٠٤/٨. | (٥) مجموع الفتاوى ٤٠٦/١١. |
| (٢) مجموع الفتاوى ١٦٦/٣٥. | (٦) مجموع الفتاوى ٥٣٨/٧. |
| (٣) مجموع الفتاوى ١٠٠/٣٥. | (٧) مجموع الفتاوى ١٠٠/٣٥. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٢٠١/٣٥. | |

حتى تثبت في حقه شروط التكفير وتنتفي موانعه^(١) و(ر: ردة/٣٥٢).

ودفع التكفير عن علماء المسلمين وإن أخطأوا هو من أحق الأغراض الشرعية^(٢).

ب - ولا يحكم على شخص بالردة بإتيانه تصرفاً أجاز به بعض أئمة الفتوى، لأنه مع تنازع العلماء في جواز مسألة لا يجوز أن يكفر فاعلمها^(٣).

ج - ولا يشترط في الردة أن يترد عن جميع ما جاء به محمد ﷺ، بل لو آمن ببعضه وارتد عن بعضه فهو مرتد^(٤) ولهذا فإن من قذف السيدة عائشة بعد أن نزلت براءتها في القرآن الكريم فهو كافر مرتد^(٥).

د - ويلزم الناس جميعاً باتباع محمد ﷺ، ومن اعتقد أن لأحد من الملوك أو العلماء أو غيرهم الخروج عن اتباع رسول الله ﷺ فهو كافر وإن نطق بالشهادتين^(٦).

هـ - ترك الإيمان بأصول العقيدة أو العمل بما يناقضها: يكفر المسلم بترك الإيمان بأحد أركان العقيدة كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر^(٧) كما يكفر بارتكاب ما يناقض الإيمان بهذه الأركان كالترك على غير الله، ودعاء غير الله^(٨) و(ر: دعاء/١٥) والاستغاثة بغير الله (ر: إغاثة/٢) والسحر عند جمهور العلماء (ر: سحر/٣) والطلاسم^(٩) واعتقاد أن الدعاء والذكر عند القبور أفضل منه في المساجد^(١٠) و(ر: دعاء/٩ب) والطواف بغير الكعبة (ر: استتابة/٢ب) وتعظيم شيء من شعائر الكفار كالكنائس وقبور القسيسين أو النذر لها، ونحو ذلك (ر: استتابة/١٢) وذبح الذبائح في أعياد الكفار على وجه القرية (ر: ذبح/٦ج) والاستهانة بالله

(٦) مجموع الفتاوى ٦٤٠/٧.

(١) مجموع الفتاوى ١٦٥/٣٥.

(٧) مجموع الفتاوى ٥٢٥/١٢ و ٩٠/٢٠ و ٣٥/١٥٠.

(٢) مجموع الفتاوى ١٠٣/٣٥.

(٣) مجموع الفتاوى ١٧٧/٢٣.

(٤) الاختيارات للبعلي ٥٢٧.

(٤) مجموع الفتاوى ١٧٠/١١.

(٥) مجموع الفتاوى ١٧١/٣٥.

(٥) مجموع الفتاوى ١١٩/٢٢ والصارم المسلول.

(١٠) مجموع الفتاوى ٢٢٤/٢٣.

٤٥ و ٥٦٧.

تعالى أو برسوله ﷺ^(١) ولهذا فإن من قذف أم رسول الله ﷺ يُقتل لما في ذلك من الطعن في نسبه عليه الصلاة والسلام، ومن قذف عائشة يُقتل لما في ذلك من الطعن في دينه^(٢)، ولو قال رجل: لو جاءني محمد بن عبد الله ما قَبِلْتُ، فتاب قبل رفعه إلى الإمام قُبِلت توبته، وإن تاب بعد رفعه إلى الإمام قتل^(٣) أما سبُّ أبي رجل من بني هاشم^(٤) أو سب أحد من الأشراف فليس سباً للنبي ﷺ^(٥) والاستهانة بالقرآن الكريم كفر، كتعمد اللحن فيه مع علمه بإحاطته للمعنى^(٦) وكذا الاستهانة بالكتب السماوية بسبها، ثم إن كان يعرف أن التوراة منزلة من عند الله وأنه يجب الإيمان بها، فإنه يُقتل بشتها ولا تقبل توبته في أظهر قولي العلماء، وأما سب التوراة الحاضرة المحرّفة فلا شيء عليه فيه^(٧) و(ر: توبة/٦ج).

و - استحلال ترك الفرائض الظاهرة المتواترة^(٨) كالصلوات الخمس والزكاة المفروضة وصيام رمضان والحج^(٩) واستحلال الصلاة بغير طهارة أو لغير القبلة^(١٠) و(ر: صلاة/١٠ح).

ز - استحلال المحرمات الظاهرة المتواترة: كاستحلال الظلم والفواحش والخمر والميسر والزنا^(١١) واللواط^(١٢) والنظر إلى النساء وإلى المردان^(١٣).

ح - جحود حل المباحات الظاهرة المتواترة: كحل أكل الخبز واللحم، وحل النكاح واللباس ونحو ذلك^(١٤).

ط - وكما يكفر بترك الإيمان بذلك فإنه يكفر بالشك فيها أو بالإعراض عنها حسداً أو كبراً أو اتباعاً لبعض أهل الأهواء الصارفة عن ذلك^(١٥)، كما يكفر

- | | |
|---|--|
| (٩) مجموع الفتاوى ٢٦٥/٢٥ و ١٠٥/٣٥. | (١) مجموع الفتاوى ٧/٢٧٣. |
| (١٠) مجموع الفتاوى ٢٩٥/٢١ و ٤٠/٢٢ و ٦٠ و ١١/٢٧. | (٢) مجموع الفتاوى ٣٢/١١٩. |
| (١١) مجموع الفتاوى ٢١٨/٢٨ و ٤٠٥/١١. | (٣) مجموع الفتاوى ٣٥/١٩٩. |
| (١٢) مجموع الفتاوى ٥٤٣/١١. | (٤) مجموع الفتاوى ٣٤/١٣٦. |
| (١٣) مجموع الفتاوى ٢٥٥/٢١ والاختيارات للبعلي ٣٤٤. | (٥) مجموع الفتاوى ٣٥/١٩٨. |
| (١٤) مجموع الفتاوى ٨٢/٣٢. | (٦) مختصر الفتاوى المصرية ٥٤. |
| (١٥) مجموع الفتاوى ٣٣٥/١٢ و ٣٣٦ و ٢١٨/٢٨. | (٧) مجموع الفتاوى ٣٥/٢٠٠. |
| | (٨) مجموع الفتاوى ١٢/٥٢٥ و ٩٠/٢٠ و ٣٥/١٥٠. |

من شك في كفر من يقول بألوهية بعض البشر، أو يقول بالحلول أو بالاتحاد، كمن يشك في كفر اليهود والنصارى والمشركين^(١).

ي -

ك - من أتى واحداً مما تقدم في الفقرات السابقة مع حسن الاعتقاد بما جاء به رسول الله ﷺ فإنه يُستتاب، فإن تاب وإلا قتل، كتارك الصلاة إن علم وجوبها وأصرَّ على الترك يستتاب، فإن لم يتب وأصر على تركها حتى مات أو قتل من أجل تركها فقد مات كافراً^(٢)، أما الذين يصلُّون تارة ويتركونها تارة فإنهم تحت الوعيد الذي ورد عن رسول الله ﷺ: «خمس صلوات كتبهن الله على العباد في اليوم والليلة، من حافظ عليهن كان له عهد عند الله أن يُدخله الجنة، ومن لم يحافظ عليهن لم يكن له عهد عند الله، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له»^(٣) وموالة الكفار، كمتابعتهم في آرائهم وتوليهم بالمحبة والتعظيم^(٤)، وترك التحاكم إلى القرآن والسنة والتحاكم إلى غيرهما من الشرائع^(٥)، وتفضيل بعض المشايخ على رسول الله ﷺ مع الاعتقاد بأن محمداً رسول الله^(٦)، والنذر لقبر من قبور النصارى وتعظيم شيء من شعائرهم كالكنائس وقبور القسيسين وأعيادهم ونحو ذلك^(٧)، ومن اعتقد أن زيارة الكنيسة أو زيارة المشاهد قربة فقد كفر ويستتاب، فإن تاب وإلا قُتِل^(٨) ومن استحلَّ شيئاً من المنكرات الظاهرة المتواترة كالخمر والميتة^(٩) وأكل الحشيشة^(١٠) ونكاح المحارم^(١١) يستتاب، فإن تاب وإلا قُتِل، وتقبل توبته وإن ظننا أنه غير صادق فيها^(١٢).

ل - ولا يكفر إن قال إن النبي ﷺ قد أخطأ في توجيهه بترك تأبير النخل، وإن

- | | |
|---|--------------------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ٣٦٨/٢. | (٧) مختصر الفتاوى المصرية ٥١٧ و ٥٥٢. |
| (٢) مجموع الفتاوى ٩٧/٢٠ و ٢٢/٢٨ و ٤٨ و ٣٢/. | (٨) مختصر الفتاوى المصرية ٥١٤. |
| ٢٧٦ و ٣٤/٢١٧ والصارم المسلول ٣٢٥. | (٩) مجموع الفتاوى ٢١٨/٢٨. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٤٩/٢٢. | (١٠) مجموع الفتاوى ٣٥٧/٢٣. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٢٠١/٢٨. | (١١) مجموع الفتاوى ١٤/٢٨. |
| (٥) مجموع الفتاوى ٣١٧/٣ و ٣٣٩/١٢. | (١٢) الصارم المسلول ٣٦٠. |
| (٦) مجموع الفتاوى ٤٢٢/٣. | |

كان قد أساء الأدب مع النبي ﷺ^(١) كما لا يكفر بأي ذنب ارتكبه، كبيرة كان أو صغيرة ما لم يتضمن ترك الإيمان^(٢)، حتى البُغاة لا يكفرون بغيرهم إن لم يكونوا على بدعة مكفرة^(٣)، ولا يكفر بسب أحد من بني هاشم ولا بسب أحد من الأشراف^(٤)، وإن قال هو يهودي أو نصراني إن فعل كذا، فعله، فإنه يبقى مسلماً ولا يكفر بفعله^(٥)، وإن قال الرجل لمن يَكْذِبُ: النصراني خير منك، وقصد: النصراني الذي لا يكذب خيراً من هذا الكذاب، مع أن دين الإسلام خير من دينه فلا شيء عليه^(٦).

٦ - آثار الردة:

أ - الاستتابة: المرتد إما أن يكون فرداً أو جماعة لهم شوكة.

(١) فإن كانوا جماعة لها شوكة فإنهم يُدْعَوْنَ قبل قتالهم إلى الالتزام بشرائع الإسلام، فإنهم أعلنوا إجابتهم لذلك استوثق منهم ولم يكتف بمجرد قولهم، وينزع منهم السلاح، فإن تبين صدقهم كانوا جماعة من المسلمين، وإن كانوا مخادعين قوتلوا^(٧).

(٢) وإن كان فرداً: وقلنا إنه يستتاب، كما في (ردة/ ٥٥ك) فإن أظهر لنا الإيمان فإننا نقبل علانيته، ونكل سريرته إلى الله تعالى، فإن غاية أمره إن لم يكن صادقاً أن يكون كالمناقين^(٨).

ومن قامت البينة برده فأنكر وتشهد شهادة الحق حُكِمَ بإسلامه^(٩).

ب - الإثم: المرتد أعظم كفراً من الكافر الأصلي^(١٠) ومن كان أباًؤه على الإسلام فارتد كان كفره أغلظ من كفر من أسلم هو ثم ارتد^(١١).

ج - حبوط العمل: لا خلاف في أن المسلم إذا ارتد حَبَطَ عمله بنص القرآن الكريم، ولكن اختلفوا: هل حبوط العمل يكون حين الردة لقوله تعالى

- | | |
|------------------------------------|--|
| (١) مجموع الفتاوى ٩٩/٣٥. | (٧) مختصر الفتاوى المصرية ٤٦٩. |
| (٢) مجموع الفتاوى ٩٠/٢٠. | (٨) مجموع الفتاوى ١٧٥/٢٤. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٥٧/٣٥. | (٩) مجموع الفتاوى ٢٠٥/٣٥ والاختيارات للبعلي ٥٢٨. |
| (٤) مجموع الفتاوى ١٣٦/٣٤ و ١٩٨/٣٥. | (١٠) مجموع الفتاوى ٤١٣/٢٨ و ٢١٣/٣٤. |
| (٥) مجموع الفتاوى ٩١/٣٢. | (١١) مجموع الفتاوى ٢٢٨/٣٥. |
| (٦) مختصر الفتاوى المصرية ٥٤٨. | |

في سورة المائدة/٥: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ أم أن الحبوط يكون إذا مات مرتدأ لقوله تعالى في سورة البقرة/٢١٧: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾^(١).

د - القتل: الكافر بالردة إن كان من أهل الاستتابة فاستتیب فلم يتب، أو كان من غير أهل الاستتابة، يُقتل سواء أكان محارباً أو لم يكن محارباً، بل ويُقتل وإن كان ممن لا يُقتل في الحرب كالأعمى والزَّمن والراهب والمرأة^(٢) و(ر: أسر/١٢) و(ر: حد).

هـ - إعطاء الذمة له: والكافر بالردة لا تعطى له الهدنة، ولا الأمان، ولا تعقد له الذمة^(٣) و(ر: ذمي/١٢).

و - سبيهم وأسراهم: وأسرى أهل الردة لا يُطلقون، ولا يُفادون بمال ولا رجال، ولا يسترقون بل يُقتلون^(٤) و(ر: أسر/١٢).

ز - ذبيحته ومناكحته: حكم المرتدين في تحريم أكل ذبائحهم ونكاح نسائهم حكم المشركين، فلا يأكل المسلم ذبائحهم ولا ينكح نساءهم^(٥) و(ر: ذبح/٢ب) وإذا تناكح المرتدون أثناء الردة ثم أسلموا أقرؤا على نكاحهم (ر: نكاح/٣هـ) وتقع بالردة الفرقة بين المرتد وزوجه المسلم، وتجب عليها العدة^(٦).

ح - طلاقه: إذا طلق المرتد زوجته فإنه إما أن يطلقها في العدة أو بعدها.

(١) فإن طلقها بعد العدة فإن الطلاق لا يقع بالاتفاق، وإن عاد إلى الإسلام فله أن يتزوجها.

(٢) وإن طلقها في العدة قبل أن يعود إلى الإسلام فهذا فيه للعلماء قولان، أحدهما: أن البيونة تحصل بنفس الردة، وعلى هذا فإن طلاقه في العدة

(١) مجموع الفتاوى ٢٥٨/٤ و٧٠٠/١١.

(٢) مجموع الفتاوى ٦٠/٢٢ و٤١٤/٢٨.

(٣) مجموع الفتاوى ٤١٤/٢٨.

(٤) مجموع الفتاوى ٤١٤/٢٨.

(٥) مجموع الفتاوى ١٩٠/٣٢.

(٦) مجموع الفتاوى ٤١٤/٢٨.

لا شيء. والثاني: أن البيئونة تحصل بانتهاء العدة، وعلى هذا فإنه إن طلق في العدة وقع طلاقه، وقد حكى ابن تيمية القولين ولم يرجح^(١) (ر: طلاق/٦ج).

ط - تغسيله ودفنه: إذا مات المرتد أو قُتل كُفراً فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين^(٢).

ي - إرثه: المرتد إذا قتل في رده أو مات عليها فإن ماله لوارثه المسلم^(٣) (ر: إرث/١٥).

ك - ضمان ما أتلّفه المرتدون: المرتد إما أن يكون في قبضة المسلمين أو في جماعة ممتنعة، فإذا كان في قبضة المسلمين ضمن جميع ما أتلّفه من نفس أو مال فإن قُتل خطأ يعقل عنه من يرثه من المسلمين (ر: جناية/٣ب١ج) أما إن كان في جماعة ممتنعة: فإن ما أتلّفه المرتدون في قتالهم لأهل الإيمان غير مضمون عليهم إذا تابوا، لأنهم كانوا يعتقدون حل أذى المسلمين^(٤) (ر: جناية/٤ب١١) و(إتلاف/٣ب١).

ل - ميراث المرتد لوارثه المسلم (ر: إرث/١٥).

٧ - آثار التوبة بعد الردة:

أ - إذا أسلم المرتد عصم بذلك دمه وماله^(٥).

ب - وهل تعود أعمال المرتد إذا أسلم؟ على قولين: فمن قال إن أعمال المرتد تحبط بالردة، قال: إنها لا تعود، ومن قال: إن أعمال المرتد لا تحبط إلا بالموت قال: إن أعماله تعود إذا أسلم^(٦).

ج - إذا عاد المرتد إلى الإسلام فلا يجب عليه قضاء ما تركه أثناء الردة من صلاة

(١) مجموع الفتاوى ١٩٠/٣٢. (٤) مجموع الفتاوى ١٠/٢٢.
 (٢) مجموع الفتاوى ١٠٦/٣٥. (٥) مجموع الفتاوى ٢٠٥/٣٥ والاختيارات للبعلي ٥٢٨.
 (٣) مجموع الفتاوى ٢٠٦/٣٥ والاختيارات للبعلي ٣٣٦.
 (٦) مجموع الفتاوى ٢٥٨/٤ و٧٠٠/١١.

وزكاة وصيام، ولزمه ما تركه قبل الردة^(١) و(ر: إسلام/ ١٥) و(صلاة/ ١ب٢).

- د - إذا تزوج المرتد كافرًا أثناء رده ثم أسلما، فإنهما يُقرآن على نكاحهما^(٢).
- هـ - حكى البعلي عن ابن تيمية أن المرتد إذا قُبِلت توبته ساغ تعزيره بعد التوبة^(٣).

رسول الله:

١ - تعريف:

رسول الله هو الآدمي الذي أوحى الله إليه بشريعة وأمره بتبليغها، وأفضل الرسل سيدنا محمد ﷺ، وهو الذي نريده هنا.

٢ - خصائصه:

أ - الكفر وانتقاض الذمة بانتقاصه: من انتقص رسولاً من رسل الله تعالى فهو كافر، سواء كان انتقاصه بالسب أو بالظعن في نسبه إلى أبيه (ر: ردة/ ٥٥) أو بالظعن في دينه ككذب بعض زوجاته (ر: ردة/ ٥ج) أو بتفضيل أحد عليه (ر: ردة/ ٥ك).

- انتقاض الذمة بسبه (ر: ذمي/ ٤ب) واستحقاق الساب القتل دون استتابة، ولا يعصمه من القتل أمان ولا عهد^(٤).

ب - وجوب تكريمه: ومن هذا التكريم:

(١) اختصاصه بالصلاة عليه، وإن ذكر معه غيره جازت الصلاة عليه معه صلى الله عليه وسلم كقوله: (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد).

- السلام عليه عند دخول مسجده ﷺ (ر: تحية/ ٤ب٢).

(٢) جواز التبرك بآثاره: كالماء الذي توضع به، وقد كان الصحابة يتبركون

(١) مجموع الفتاوى ١٠/٢٢ و٤٦ و١٠٣. (٣) الاختيارات للبعلي ٥٢٦.

(٢) الاختيارات للبعلي ٣٦٩. (٤) الصارم المسلول ٢٨٧ و٣٠٠ و٤٤٩.

بماء وضوئه عليه الصلاة والسلام (ر: تبرك / ٢).

(٣) عدم إهداء القُرب إليه: كان ابن تيمية رحمه الله تعالى يرى عدم استحباب إهداء القُرب إليه، كإهداء ثواب الصلاة والصيام وقراءة الفاتحة له، مع إقراره رحمه الله تعالى بانتفاع الميت بهذه القُرب (ر: تبرع/٧ج) لأن الصحابة لم يكونوا يفعلون ذلك، ولعل علة المنع هي استغناء رسول الله ﷺ عن هذا بما أفاضه الله تعالى عليه من رضوانه^(١).

(٤) ولا ينافي تكريم رسول الله ﷺ ترك التوسل به، لأن التوسل به لا يجوز، أما التوسل بالإيمان به أو بطاعته أو بمحبته أو بالصلاة والسلام عليه أو بدعائه أو بشفاعته مما هو من فعله أو أفعال العباد المأمور بها في حقه فهو مشروع إجماعاً^(٢) و(ر: توسل/٢)؛ كما لا ينافي تكريمه ترك تفضيل تراب قبره على الكعبة، قال ابن تيمية: لا يُعرف أحد من العلماء فُضِّل تراب قبر رسول الله ﷺ على الكعبة المشرفة إلا القاضي عياض^(٣)؛ ولا ينافيه تخطئته في بعض أمور الصناعات كتأبير النخل^(٤)، ولا ينافيه إنكار رفع الصوت بالسلام عليه بعد الصلاة^(٥).

ج - السفر لزيارة قبره: ويُباح السفر لزيارة مسجد رسول الله ﷺ، أما السفر لزيارة قبره عليه الصلاة والسلام فهي بدعة عند ابن تيمية^(٦).

- آداب زيارة رسول الله ﷺ في قبره (ر: زيارة/٣ج).

د - نكاحه بغير مهر: ولا يباح لأحد من المسلمين أن يستحل نكاح امرأة بغير مهر، وخصَّ اللهُ رسوله ﷺ بجواز نكاحه بغير مهر^(٧).

ه - عدم وطء موطوءته: لا يجوز نكاح نسائه من بعده ولا التسري بسراريه، ومن فعل ذلك يقتل^(٨).

- | | |
|----------------------------|-----------------------------|
| (١) الاختيارات للبعلي ١٦٧. | (٥) مجموع الفتاوى ١٥٤/٢٦. |
| (٢) الاختيارات للبعلي ١٥٣. | (٦) مجموع الفتاوى ١٨٧/٢٧. |
| (٣) مجموع الفتاوى ٣٨/٢٧. | (٧) مجموع الفتاوى ٦٢/٣٢. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٩٩/٣٥. | (٨) الصارم المسلول ٥٩ و٤٢٣. |

و - الكذب عليه: من تعمد الكذب على رسول الله ﷺ يقتل^(١).

رُشد:

الرُشد هو البلوغ مع حسن التصرف في المال (ر: حجر/٥٥هـ)
و(استفاضة/٢).

رشوة:

١ - تعريف:

الرشوة هي بذل المال ونحوه لإبطال حق أو إحقاق باطل.

٢ - صورها:

تكون الرشوة بصور متعددة، فقد تكون بشكل رشوة واضحة كما جاء في التعريف الذي ذكرناه، وقد تكون بشكل هدية يقدمها الراشي إلى المرثشي، كالهدايا التي يقدمها بعض أرباب المصالح إلى السلطان أو بعض أعوانه لمنع غيرهم من حق لهم، أو إعطائهم ما ليس لهم بحق، ونحو ذلك^(٢) و(ر: تبرع/٥ج٧) وكاشتراط المُقَطَّع على الفلاح شيئاً مأكولاً أو غيره هدية له ليوافق له على الإقطاع^(٣). وقد تكون بشكل محاباة في مبايعة أو إجارة أو نحوها من عقود المعاوضة، كمحاباة الموظفين في البيع ببيعهم بأقل من السعر المعتاد ليعطوه ما ليس له بحق^(٤).

٣ - حكمها:

أ - إذا كانت الغاية من الرشوة تعطيل حد من حدود الله تعالى كالزنا والسرقة وقطع الطريق وشرب الخمر^(٥) أو إبطال حق أو إحقاق باطل^(٦) فلا يجوز دفع الرشوة ولا أخذها، والمال المأخوذ في ذلك سُحِت.

(١) الصارم المسلول ١٦٩. (٥) مجموع الفتاوى ٣٠٢/٢٨ و٣٠٥.
(٢) مجموع الفتاوى ٢٨٠/٢٨ و٢٨٦. (٦) مجموع الفتاوى ٢٨٦/٣١ ومختصر الفتاوى المصرية ٤٥٨.
(٣) الاختيارات للبعلي ٢٦٠. (٤) مجموع الفتاوى ٢٨١/٢٨.

ب - أما إذا كانت الرشوة ليحصل على حقه، أو ليدفع عن نفسه ظُلماً، أو ليُشفع له عند ظالم فهي جائزة للمعطي، حرام على الآخذ^(١)، ولهذا أجاز رحمه الله تعالى إعطاء الشاعر المال لثلاث يهجو، وحرام على الشاعر أن يأخذه^(٢)، وأجاز للأسير والعبد المعتق والزوجة المطلقة دفع المال للأسير وسيد العبد والزوج ليقروا بالحق، وحرم ذلك على الآخذ^(٣)، وأجاز دفع شيء من المال للصلائل ليرتد عنه (ر: صيال/ ١ج٢) وأجاز للفضولي دفع بعض المال لمن يريد إتلاف مال غيره ظُلماً، لتخليصه من التلف (ر: فضولي/ ٢ب١) وأجاز للشريك أو الولي أو الوكيل دفع بعض المال للظالم للحصول على حقوق الشركة أو المولى عليه أو الوكيل^(٤)، ومن استأمنه الأمير على ماله، فخشى أذى من كانوا يأخذون المنح من الأمير إن منعهم من عاداتهم المتقدمة، لزمه فعل ما يمكنه^(٥).

٤ - استردادها:

لولي الأمر استرداد ما أخذه العمال والموظفون من الناس من رشاوى ونحوها مما أخذ بغير حق^(٦) و(ر: إمارة/ ٨هـ) إلا إذا كان راتب الموظف دون استحقاقه، فإنه لا يسترد منه ذلك القدر المكمل لاستحقاقه العادل في الراتب، ولكن لا يجوز مع ذلك للموظف أن يأخذ الرشوة^(٧).

رَضَاع:

١ - تعريف:

الرضاع هو مص الصغير لبن الأدمية أو شربه وابتلاعه.

- | | |
|--|-------------------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ٢٥٨/٢٩ و ٢٨٦/٣١ (٣) مختصر الفتاوى المصرية ٣٣٢. | (٤) مجموع الفتاوى المصرية ٣٣٢ و ٤٥٨ |
| (٢) مجموع الفتاوى ٢٥٨/٢٩ ومختصر الفتاوى المصرية ٣٣٢. | (٥) الاختيارات للبعلي ٣١٦. |
| (٦) مجموع الفتاوى ٢٨٠/٢٨ | (٧) الاختيارات للبعلي ٥٤٩. |

٢ - الراضع:

الراضع إما أن يكون ابناً للمرضع، أو ليس بابن لها.

أ - الراضع ابن للمرضع: وفي هذه الحالة فإن الأم إما أن تكون في عصمة الزوج، أو تكون مطلقة.

(١) فإن كانت في عصمة الزوج وجب عليها رضاع ولدها منه، ولا يجوز لها الامتناع عن الإرضاع، ولا تستحق على ذلك أجراً زيادة على نفقة الزوجية الواجبة بالمعروف، فإن نشزت سقطت نفقة الزوجية واستحقت نفقة الإرضاع^(١).

(٢) أما إن كانت مطلقة أو معتدة من طلاق بائن فإن عليها أن ترضع ولدها وتستحق على ذلك أجراً من أبيه^(٢)، فإن كانت غير ذات لبن، أو كان لبنها قليلاً لا يكفيه فليس لها أجر الإرضاع، ولكن لها أجر الحضانة^(٣) فإن كان أبوه معسراً وامتنعت الأم المطلقة عن الإرضاع إلا بأجر، فله أن يسترضع غيرها بالمجان^(٤).

ولا تجب نفقة الإرضاع على الأب إذا كان الولد مملوكاً لغيره، كما لو تزوج عبد أمة، فالولد ملك لسيد الأمة، وعلى مالكة نفقته وليس على أبيه العبد؛ كما لا تجب نفقة الإرضاع إذا كان الولد حراً والأب عبداً، كما إذا تزوج عبد حرة، لأنه لا تجب نفقة حر على عبد^(٥).

ومقدار الأجرة إن لم يتفقا عليه مقدر بالنفقة والكسوة بالمعروف^(٦).

(٣) مدة الرضاع: تمام مدة الرضاع حولان، فإن أراد أحد الزوجين فطام الرضيع قبل ذلك فلا يحق له ذلك إلا بموافقة الزوج الآخر، لقوله تعالى

(١) مجموع الفتاوى ٦٦/٣٤ والاختيارات للبعلي (٤) مجموع الفتاوى ٢٧٣/٧٢ و٧٥/٣٤ ومختصر الفتاوى المصرية ٤٥٢.

(٢) مجموع الفتاوى ٥٥٠/٢٠ و٧٣/٢٩ و٣٠/ (٥) مجموع الفتاوى ٧٢/٣٤. (٦) مجموع الفتاوى ٧١/٣٤ والاختيارات للبعلي ١٩٧ و٦٦/٣٤ و٧٤ والاختيارات للبعلي (٦) مجموع الفتاوى ٢٦١ و٤٩١.

(٣) مجموع الفتاوى ٤٩٢/٣.

في سورة البقرة/ ٢٣٣: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ فإن أراد الزوج فطام الصغير قبل الحولين، وأرادت الأم إتمام مدة الحولين كان لها أجر الرضاع^(١).

ب - الراضع ليس ابناً للمرضع: ويمكن حصر أحكامه بما يلي:

(١) إذن الزوج: ليس للزوجة أن ترضع غير ولدها إلا بإذن زوجها^(٢) و(ر: إذن/٣ج).

(٢) إذا تعاقدت المرأة غير المتزوجة مع رجل لإرضاع ابنه، ثم تزوجت، فليس لأب الصغير أن يمنع زوجها من الدخول عليها خشية أن يقل لبنها على صغيره^(٣) و(ر: إجارة/٤ج٢).

(٣) آثار الرضاع: يترتب على إرضاع المرأة غير ولدها الآثار التالية:

أ - استحقاقها الأجر، لأن الأم المطلقة إن كانت تستحق الأجر بالإرضاع فاستحقاق الأجنبية له أولى.

ب - ثبوت حرمة الزواج: علينا أن نعلم أن اللبن الذي ينشر الحرمة هو لبن المرأة المتزوجة، سواء كان لها ولد أم لم يكن لها ولد، أما لبن غير ذات الزوج فقد اختلف الفقهاء في انتشار الحرمة به، فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي وهو رواية عن الإمام أحمد: إنه ينشر الحرمة، وظاهر مذهب الإمام أحمد أنه لا ينشر الحرمة، ولم يرجح ابن تيمية رحمه الله تعالى^(٤).

- اللبن للزوج: يرى ابن تيمية رحمه الله تعالى أن اللبن للزوج، وعلى هذا فإنه لو رضع صغير من إحدى زوجاته حرم على الراضع أولاد الزوجات الأخريات، وحرم عليه أقارب الزوج الذين يحرمون عليه في النسب^(٥).

(١) مجموع الفتاوى ٦٦/٣٤. (٣) مجموع الفتاوى ٢٧٢/٣٢.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٧٣/٣٢ و٦٤/٣٤. (٤) مجموع الفتاوى ٥١/٣٤.

(٥) مختصر الفتاوى المصرية ٤٥٢. (٥) مجموع الفتاوى ٣١/٣٤ و٤٨.

- ما يحرم بالرضاع من جهة الراضع: لا يحرم بالرضاع إلا الراضع فقط^(١) أما أقاربه من النسب كأمه وأبيه وإخوته فلا يُحرّمون على المرضع ولا على أحد من أبنائها^(٢) وعلى هذا فإنه يجوز لأحد أولاد المرضع أن يتزوج أمّ الراضع من النسب^(٣) ويجوز لإخوة المتراضعين أن يتزوجوا بإخوة الآخر إذا لم يرضع المتزوج منهم من أم الآخر^(٤).
وإن وطئ أخته من الرضاع وهو يعتقد حلها، فلا حد عليه ولا مهر (ر: حد/٣١٦).

- ما يحرم بالرضاع من جهة المرضع: يحرم بالرضاع من جهة المرضع ما يحرم بالنسب، فإذا رضع صغيراً من امرأة صار زوجها أبوه، وأولادها إخوته، وأولاد الأب من زوجة أخرى إخوته أيضاً، وصار جميع أقارب المرأة المرضع أقارب للراضع، وجميع أقارب الرجل زوج المرضع أقارب للراضع^(٥) وبناء على ذلك فإنه إذا رضع صغير من أم هذا ورضع المرضوع معه من أم ذلك، لم يجز لأحدهما أن يتزوج أولاد الأخرى التي رضع منها^(٦) غير أنه لا يحرم عليه من يحرم على المرضع بالمصاهرة^(٧).

- شروط ثبوت حرمة الرضاع: يشترط لثبوت حرمة الرضاع ما يلي:

- أن يحصل الرضاع قبل أن يتم الطفل الحولين من عمره، وقبل الفطام إن قصد بالرضاع التغذية^(٨)، أما إن قصد به التحريم - أي جعل الراضع محرماً - فإنه لا يتقيد بسن، وعلى هذا يجوز إرضاع الكبير للحاجة إلى دخوله وخروجه، وقد يجوز للحاجة ما لا يجوز لغيرها، قال ابن تيمية بعد أن حكى ذلك عن عائشة رضي الله عنها: «وهو

(١) مجموع الفتاوى ٤٧/٣٤.
 (٢) مجموع الفتاوى ٥٨/٣٤.
 (٣) مجموع الفتاوى ٣٨/٣٤.
 (٤) مجموع الفتاوى ٥٤ و ٣٣/٣٤.
 (٥) مجموع الفتاوى ٣١/٣٤.
 (٦) مجموع الفتاوى ٣٤/٣٤ و ٥٤.
 (٧) الاختيارات للبعلي ٣٦٥.
 (٨) مجموع الفتاوى ٣٩/٣٤ و ٥٩ والاختيارات للبعلي ٤٨٦.

قَوْلٌ مُتَّجِهٌ^(١) وعلى هذا فإنه لو رضع من لبن زوجته وهو يلعب معها فإنها لا تحرم عليه^(٢) لأن رضاعه ليس برضاع تغذية، ولا رضاع تحريم لأنهما لا يريدانه.

● أن يرضع خمس رضعات: لا يثبت التحريم بالرضاع إلا إذا بلغ خمس رضعات^(٣) والرضعة أن يلتقم الرضيع الثدي فيشرب منه ثم يدعه، فهذه رضعة واحدة^(٤).

ويظهر أن ابن تيمية رحمه الله تعالى لا يشترط أن يكون الرضاع من الثدي ليثبت التحريم، بل لو طُرح اللبن في فم الصغير من غير رضاع - وهو الوجور - أو أدخل جوفه عن طريق الأنف - وهو السعوط - ثبت التحريم عند جمهور العلماء، وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد^(٥) وإن غسل عينيه بلبن زوجته أو دهن جلدّه به فإنها لا تحرم عليه^(٦).

ولو صب لبن امرأة في ماء واستحال حتى لم يبق له أثر، وشربه صغير لم يصير ابنها من الرضاعة^(٧) و(ر: استحالة/ب٢).

ج - عدم تحريم أكل الحيوان المأكول اللحم برضاعه من حيوان غير مأكول اللحم (ر: طعام/ب٤أ).

٣ - إثبات الرضاع:

يثبت الرضاع بإخبار المرأة الواحدة إذا كانت امرأة سالحة معروفة بالصدق والعدل^(٨) و(ر: إقرار/ه٤) فإن شك في صدقها أو في عدد الرضعات فإنها تكون شبهة، واجتناب التزوج بالمُخَبَّر برضاعها أولى، أما إن كان متزوجاً بها فإنه لا

- | | |
|--|--|
| (١) مجموع الفتاوى ٥٩/٣٤ والاختيارات للبعلي | (٦) مجموع الفتاوى ٥٥/٣٤ |
| ٤٨٦ | (٧) مجموع الفتاوى ٣٣/٢١ |
| (٢) مجموع الفتاوى ٥٥/٣٤ | (٨) مجموع الفتاوى ٥٢/٣٤ و٤١٢ ومختصر |
| (٣) مجموع الفتاوى ٣٦/٣٤ و٤٢ و٥٩ | الفتاوى المصرية ٦٠١ والاختيارات للبعلي |
| (٤) مجموع الفتاوى ٥٧/٣٤ | ٤٨٦ و٦٢٠ |
| (٥) مجموع الفتاوى ٥٥/٣٤ | |

يُحْكَمُ بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِحُجَّةٍ تَوْجِبُ ذَلِكَ^(١).

أما إن شكت المرأة المخيرة بالرضاع: هل أرضعته أم لا، فإنه لا يثبت التحريم بالشك^(٢) و(ر: شك/٢١٢).

وإن أخبرت بالرضاع ثم رجعت عن إخبارها قبل الزواج لم يثبت التحريم، وجاز له الزواج بها. أما إن أخبرت بالرضاع فلم يَلْتَفِتِ الزوج إليها وتزوج بها، ثم رجعت عن إخبارها لأنها رأت أنه قد دخل بها، فلا يحل الزواج، ووجبت الفرقة^(٣).

رطل:

مقدار الرطل (ر: مقادير).

رق:

١ - تعريف:

الرق هو زوال نعمة الحرية.

٢ - سببه:

يمكننا أن نحصر أسباب الرق بسببين رئيسيين هما:

أ - الكفر مع الحرب:

(١) وعلى هذا فالكافر المعاهد - غير المحارب - والمسلم المحارب لا يُسْتَرَقَان^(٤) و(ر: أسر/١٢).

(٢) وإذا دخل المسلم دار الحرب بغير أمان فاشترى منهم أولادهم، أو أعطوه إياهم بغير ثمن، أو باعوه أنفسهم فأخذهم وخرج بهم من دار الحرب كانوا ملكاً له، وكذا إذا سرقهم أو سرق أولادهم أو استولى عليهم قهراً بوجه من الوجوه وخرج بهم من دار الحرب ملكهم، أما إذا دخل بلادهم مستأمناً فقد اختلف العلماء في جواز شرائه أولادهم، ولم

(٣) مجموع الفتاوى ٥٢/٣٤.

(٤) مجموع الفتاوى ٣٨٠/٣١.

(١) مجموع الفتاوى ٥٢/٣٤.

(٢) مجموع الفتاوى ٦٢/٣٤.

يرجع ابن تيمية رحمه الله تعالى^(١).

(٣) لا فرق بين العرب والعجم في ضرب الرق عليهم إذا كانوا كفاراً محاربين، ولكن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما رأى كثرة السبي من العجم واستغناء الناس عن استرقاق العرب رأى أن يُعتقوا، وهذا من باب مشورة الإمام وأخذه بالمصلحة لا من باب الحكم الشرعي الذي يلزم الناس كلهم^(٢).

(٤) ولا يضرب الرق على المرتدين - وإن كانوا كفاراً محاربين - ولكن يُقتلون جميعاً، من قاتل منهم ومن لم يقاتل، كالشيخ الهرم والأعمى والمرأة (ر: ردة/٥٦).

(٥) ولا يُسترق ذو رحم محرمة ولو كان كافراً محارباً، فإذا آل إليه أحد أرحامه المحرمة بميراث أو شراء أو غيره عتق عليه، لأن صلة الأرحام واجبة^(٣).

ب - الولادة من أم رقيقة: فَإِنَّ وُلْدَ الْأُمَّةِ مَمْلُوكٌ لِسَيِّدِهَا، لأن الولد يتبع أباه في النسب ويتبع أمه في الرق والحرية^(٤) إلا إذا وطئ الرجل الأمة وطأ مشروعاً معتقداً بأنها حرة، فإذا هي أمة، فإن ولدها يكونون أحراراً، ويكون نسبهم إليه، لأن النسب والحرية يتبعان اعتقاد الواطئ^(٥).

وليس من أسباب الرق الولادة من سفاح، ولا الولادة في عقد فاسد^(٦).

وإذا ملك أمة حاملاً من غيره - كالمسبية مثلاً - فلا يحل له وطؤها لئلا يسقي ماؤه زرع غيره، فإن وطئها فالولد حر لا يجوز له استرقاقه^(٧).

(١) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٢٣. (٢) مجموع الفتاوى ٣١/٢٧٩ و ٣٨٣ و ٣٢/٦٧. (٣) مجموع الفتاوى ١٩/١٨ - ٢٣ و ٣١/٣٧٦. (٤) مجموع الفتاوى ٣١/٢٧٩ و ٣٧٤. (٥) مجموع الفتاوى ٢٩/١٨٦. (٦) مجموع الفتاوى ٣١/٣٧٦. (٧) مجموع الفتاوى ٣٤/٧٠.

٣ - أنواع الرق:

الرق على أربعة أنواع هي:

أ - القَيْنُ: وهو الرقيق الكامل الرق، الذي لم يطرأ عليه تدبير ولا مكاتبة، ولا صارت أم ولد، وستأتي أحكامه.

ب - أم الولد: أم الولد هي الأمة التي وطئها سيدها فحملت منه وأنت بولد. وإذا صارت الأمة أم ولد فليسيدة أن يستخدمها وأن يطاها ولكنه لا يجوز له بيعها ولا هبتها^(١) وولدها من سيدها أحرار^(٢)، وتعتق بموت سيدها^(٣) ولا تراث منه شيئاً^(٤) (ر: إرث/٣ب٥) وتكون عدتها منه باستبراء رحمها بحيضة واحدة (ر: استبراء/٥٣د).

ج - المدبّر: المدبر هو الرقيق الذي علّق سيده عتقه بموته، فقال له: أنت حر بعد وفاتي.

والأصل أنه لا يجوز بيع المدبر، ويرخص ببيعه لوفاء دين صاحبه إن لم يكن له مال غيره^(٥).

د - المكاتب: المكاتب هو الرقيق الذي أمضى عقداً مع مالكة على أن يدفع له عوضاً ليكون حراً.

والمكاتبة ليست على خلاف القياس المعروف في الشريعة، لأن السيد يبيع عبده بمال في ذمة العبد، والسيد لا حق له في ذمة العبد، وإنما حقه في بدنه، وبذلك لا يكون السيد قد باع ماله - وهو العبد - بماله - وهو ما يكسبه عبده -^(٦) ويغتفر الغرر في بدل المكاتبة لأنه عوض عما ليس بمال^(٧) فإن عجز المكاتب عن دفع بدل المكاتبة فللسيد أن يرجع عن المكاتبة^(٨).

- | | |
|--------------------------------------|---|
| (١) مجموع الفتاوى ١٧٨/٢٩ والاختيارات | (٥) مجموع الفتاوى ٢٠٥/٣١ |
| للبلعي ٣٤٣. | (٦) مجموع الفتاوى ٥٣٠/٢٠ |
| (٢) مجموع الفتاوى ٣٠/٣٩٣. | (٧) مجموع الفتاوى ٥٥/٢٩ والقواعد النورانية ١٣٧. |
| (٣) الاختيارات للبلعي ٣٤٣. | (٨) مجموع الفتاوى ٥٣٠/٢٠ |
| (٤) مجموع الفتاوى ٣٠/٣٩٣. | |

٤ - زوال الرق:

يزول الرق ويثبت العتق بأمر منها:

١ - الإعتاق:

(١) فضله: والاعتاق قد يكون من جملة الواجب كما في الكفارات، وقد يكون مندوباً قد تشوّف الشارع الحكيم إليه، ولكن صلة الرحم أفضل منه^(١)، فإن وهب أولاده ممالك وكان أولاده محاويج فترك الممالك لهم أفضل من استرجاعهم وعتقهم، وإن كانوا مستغنين عنهم أو عن بعضهم فعتق ما استغنوا عنه حسن^(٢).

(٢) إعتاق البعض: إن كان عبد مشترك بين شخصين فأعتق أحدهما نصيبه منه ينظر: فإن كان المعتق موسراً عتق نصيبه من العبد ونصيب شريكه، ويضمن لشريكه قيمة نصيبه منه، وإن كان معسراً عتق العبد كله، ويستسعى - أي العبد - في باقي قيمته للشريك الذي لم يعتق^(٣) ويعامل الرقيق معاملة الأحرار إن كان المعتق منه أكثر من الثلث (ر: عدة/٤).

(٣) يجوز عتق ولد الزنا في العتق الواجب والمندوب، ويثاب على عتقه كما يثاب على عتق ولد الرشد^(٤).

(٤) يجوز إعتاق الرقيق من الزكاة^(٥) و(ر: زكاة/٢٦ب٥) ولكن لا يجوز أن يعتق من زكاة الفطر (ر: زكاة الفطر/٤) ويجوز للأجنبي أن يبذل لمالك العبد عوضاً لعتقه^(٦).

(٥) الشرط في العتق: يجوز له أن يعتق عبده أو أمته ويشترط خدمته له مدة حياته^(٧) أو يعتق أمته ويشترط زواجها من غيره على ألف، أو زواجها منه على ألف^(٨).

- | | |
|-----------------------------------|----------------------------|
| (١) مجمع الفتاوى ١٧٧/٢٩. | (٥) الاختيارات للبعلي ١٨٨. |
| (٢) مجمع الفتاوى ٢٩٨/٣١. | (٦) الاختيارات للبعلي ٤٢٩. |
| (٣) مجمع الفتاوى ١٩٢/٢٩ و ٢٣١/٣١. | (٧) الاختيارات للبعلي ٣٥٧. |
| (٤) مجمع الفتاوى ٣٤٠. | (٨) مجمع الفتاوى ٣٥٥/٣. |
| (٤) مجمع الفتاوى ٣٧٦/٣١. | |

- (٦) عتق المفلس: المدين إن أعتق عبده ينظر: فإن كان لدينه وفاء غير العبد نفذ عتقه، وإن لم يكن له وفاء غير العبد ففي صحة عتق العبد نزاع بين العلماء ولم يرجح ابن تيمية رحمه الله تعالى^(١).
- (٧) إن اعتقت جاريتها ونيتها أن تعتقها إن كانت مستقيمة، فبانت زانية، جاز لها بيعها^(٢)، لأن العتق يتبع اعتقاد المعتق كما تقدم (ر: ر/ق/٢ب).
- (٨) العتق قبل القبض: يجوز عتق الرقيق المبيع قبل قبضه إجماعاً^(٣).
- (٩) إنكار العتق: إن أعتق السيد عبده ثم أنكر العتق، يجوز للعبد أن يفدي نفسه من سيده بمال يدفعه إليه، وليس للسيد أن يأخذ منه هذا المال، فإن أخذه فهو سُحت^(٤).
- (١٠) إن أعتق السيد عبده الكتابي وجبت الجزية على العبد سواء كان سيده مسلماً أم كافراً (ر: جزية/٢).
- ب - ملك ذي الرحم المحرم: ومن ملك ذا رحم محرمة عتق عليه بالإجماع، أما إن ملك ولده من الزنا فقد اختلف الفقهاء في عتقه عليه، ولم يرجح ابن تيمية رحمه الله تعالى^(٥).
- ج - الهجرة: من هاجر من رقيق الكفار المحاربين أو المعاهدين إلينا فهو حر^(٦) ثم إن كانت هجرته من أرض الحرب فإننا لا نرد إليهم شيئاً، لأن أموالهم حلال لنا، وإن كانت من عند المعاهدين فإننا نرد إليهم ثمنه ولا نرد نفسه، لأنه لو عاد إليهم استرقوه^(٧).
- د - التمثيل بالرقيق: إن مثل بعبده عتق عليه، وإن مثل بعبد غيره يتجه أن يعتق عليه أيضاً، ويضمن قيمته لسيده^(٨) (ر: تعذيب/١١٢).

(١) مجموع الفتاوى ٢١/٣٠. (٦) مجموع الفتاوى ٣١/٣٨٥ و ٣٢/١٧٧.

(٢) مختصر الفتاوى المصرية ٥٥٢. (٧) مجموع الفتاوى ٣٢/١٧٧.

(٣) مختصر الفتاوى المصرية ٣٤٠. (٨) مجموع الفتاوى ٢٠/٥٦٥ والاختيارات للبعلي ٣٤١.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٥٨. (٥) مجموع الفتاوى ٣٢/١٣٧.

هـ - الإكراه على الزنا أو التلوط: إن استكره جاريته على الزنا عتقت عليه، وعليه لمالكها مثلها^(١)، وإن أكره عبده على التلوط عتق عليه^(٢).

و - ويثبت بالعتق الولاء للمعتق، وبه يستحق الإرث (ر: إرث/٣ ج، ٨).

٥ - آثار الرق:

أ - الصبر: إذا ابتلى الله تعالى الرقيق بسيد ظالم فعلى الرقيق الصبر عليه، ولا يجوز له أن يقتل نفسه تخلصاً من ظلمه (ر: انتحار/٢) أما إذا وصل ظلمه إلى أن يمنعه من طاعة الله ويأمره بالمعصية فإنه يجوز للعبد أن يخرج من تحت يده (ر: إباق/٢ ب).

ب - التخليص من الرق: لقد فتح الإسلام منافذ كثيرة لتحرير الرقيق (ر: رق/٤) ولكنه لم يوجب على القريب استنقاذ قريبه من الرق مع أنه أوجب عليه افتكاكه من الأسر^(٣).

ج - ولاية الكافر على الرقيق المسلم: إن الله تعالى لم يجعل لكافر ولاية على مسلم، ولذلك فإنه إذا أسلم رقيق الذمي أجبر على إزالة يده عنه^(٤) وإذا رهن عبده عند ذمي جاز إذا جعله تحت يد مسلم^(٥).

د - عورة الأمة وحجابها وسفرها: عورة الأمة ما بين السرة والركبة^(٦) ولكن إن خيفت الفتنة أمرت بالحجاب (ر: حجاب/٣ ب) وإماء المرأة يسافرن معها دون حاجة إلى محرم لهن^(٧).

هـ - نظر العبد إلى مولاته وسفره وخلوته بها: يجوز للعبد أن ينظر إلى مولاته، ولكن لا يجوز له الخلوة بها، ولا السفر بها^(٨) (ر: خلوة/٢٢٢) و(نظر/١ ب).

و - إحصانه بالوطء: حاجة الإنسان إلى الوطء كحاجته إلى الطعام والشراب،

- | | |
|----------------------------|---------------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ٥٦١/٢٠. | (٥) الاختيارات للبعلي ٢٣٣. |
| (٢) مجموع الفتاوى ٥٦٥/٢٠. | (٦) الاختيارات للبعلي ٧٧. |
| (٣) الاختيارات للبعلي ٤٩٢. | (٧) الاختيارات للبعلي ٢٠٥. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٣٣٨/٣٢. | (٨) مجموع الفتاوى ١١١/٢٢ و ٢٠٥. |

ولذلك فإن العبد إذا طلب النكاح وكان بحاجة إليه وجب على سيده تزويجه^(١) وإذا طلبت الأمة الزواج من كفاء وجب على سيدها أن يزوجه^(٢) فإن لم يفعل فليحصنها بالتسري (ر: تسري) فإذا تسرى بها فليس لأبيه سبيل عليها وليس له أخذها، مع أنه يحق له أن يأخذ من مال ابنه ما شاء، وإنما منع من أخذها لأنها بمنزلة الزوجة وإن لم تكن ذات ولد^(٣).

ز - نكاح الأمة وحفظها في المبيت: لا يجوز نكاح الأمة للقادر على نكاح الحرة خشية استرقاق الولد، ويجوز للحر أن يتزوج الأمة مع قدرته على نكاح الحرة في ثلاث حالات: الأولى: أن يتزوجها لحاجته إلى الخدمة لا إلى الاستمتاع^(٤) والثانية: أن يشترط على السيد عتق كل من يولد منها^(٥) والثالثة: إن أحبها وخشي على نفسه الزنا بها ولم يبعها له سيدها^(٦) (ر: نكاح/٦٤ب) وإذا تزوج الأمة وجب عليه أن يبيت عندها ليلة من سبع ليال أو ليلة من ثماني ليال على اختلاف الوجهين^(٧).

ح - نفقة الحر على العبد: لا تجب نفقة الولد الحر على أبيه العبد^(٨) (ر: رضاع/٢١٢).

ط - الظهار من الأمة: لا ظهار من أمّ ولده ولا أمته، لأن الظهار يختص بالزوجات، فإذا ظاهر منها حرمت عليه حتى يكفر كفارة الظهار من غير تحديد المدة^(٩).

ي - استبراء الأمة: الأمة إذا انتقلت ملكيتها عن سيدها استبرأت رحمها بحيضة (ر: استبراء/٥٣).

ك - حد الرقيق: يقام الحد على الرقيق كما يقام على الحر، إلا أن حد الرقيق على النصف من حد الحر، فيجلد العبد في القذف أربعين جلدة (ر: حد/

(١) مجموع الفتاوى ٥٨/٣٢ و ٢٠٢.

(٢) مجموع الفتاوى ٥٨/٣٢ و ١٠٦/٣٤.

(٣) الاختيارات للبعلي ٣٢١.

(٤) الاختيارات للبعلي ٤٢٠.

(٥) الاختيارات للبعلي ٣٧٠.

(٦) الاختيارات للبعلي ٣٧١.

(٧) الاختيارات للبعلي ٤٢٣.

(٨) مجموع الفتاوى ٧٤/٣٤.

(٩) الاختيارات للبعلي ٤٧٣.

٥٨هـ) ويقيم الحدّ على الرقيق سيده إن كان الحد ما دون القتل (ر: حد/٧) والأمة إن زنت ثلاث مرات وأقيم عليها الحد ثلاث مرات ثم زنت رابعة وجب بيعها^(١).

ل - جناية الرقيق والجنابة عليه: إذا قُتل حر عبداً فإنه لا يُقتل به إلا إذا كان قتله في حرابة فإنه يُقتل به، لأن القتل في الحرابة حد لا قصاص (ر: حرابة/٣ب٣ج) و(جنابة/٩١٣، ٣ب١أ).

أما جنابة العبد فإنها في رقبته، سواء كانت جنابة على النفس أم على المال، ثم إن سيد العبد بالخيار بين أن يفتديه أو يسلمه في جنابته (ر: جنابة/٣١٤د).

م - الجزية على العبد: لا جزية على عبد المسلم، واختلفوا في وجوب الجزية على عبد الكافر^(٢).

ن - شهادته وروايته: تقبل شهادة الرقيق كما تقبل روايته لحديث رسول الله ﷺ^(٣)، وحكى البعلي عنه اشتراط الحرية لقبول الشهادة^(٤) و(ر: شهادة/٥٦د).

س - خيار العتق: (ر: خيار/٢ب٩).

- الحجر على الرقيق (ر: حجر/١٢أ).

- التسري بالأمة (ر: تسري).

- عدم وقوع الظهار من الأمة (ر: ظهار/٤).

- عدة الأمة (ر: عدة/٤).

- غناء الأمة للرجال (ر: غناء/٢ب).

- حرمان الرقيق من الميراث (ر: إرث/٥ج).

- الرضخ للرقيق من الغنيمة (ر: غنيمة/٣ب٣).

(١) الاختيارات للبعلي ٥٢٧. (٢) مجموع الفتاوى ١٤/٨٧.

(٢) مختصر الفتاوى المصرية ٥١٢. (٤) الاختيارات للبعلي ٦١٦.

- تعيين العبد قاضياً (ر: قضاء/٦ب١).
- العتق الواجب في الكفارة (ر: كفارة/١٣).
- ضم ذمة العبد إلى ذمة سيده في المطالبة (ر: قرض/١٥).
- إباق الرقيق (ر: إباق).
- نكاح الأمة وهو يعتقد أنها حرة، فإذا هي أمة (ر: نكاح/٤ب٦د) و(اعتقاد/٢).

رَقص:

١ - تعريف:

الرقص هو حركات جسدية موزونة فيها هَزُّ وخفض ورفع لبعض أجزاء الجسم.

٢ - أنواعه وحكمه:

الرقص نوعان:

- الأول: رقص اللهو، وحكم هذا الرقص هو حكم اللهو (ر: لهو).
- الثاني: رقص القُرْبَة بالإيقاع، وهو فسق^(١) وما يفعله الصوفية من الرقص لم يأمر به الله ولا رسوله ﷺ ولا أحد من الأئمة^(٢).

رُقِيَّة:

الرقيّة هي تلاوة شيء من القرآن أو المأثورات أو التلاوات على المريض للحفاظ أو الشفاء (ر: تداوي/٥٤).

ركاز:

الركاز هو ما دُفِن من النقود الجاهلية في الأرض، ويلحق بالمدفون حكماً الموجود ظاهراً في مكان خربٍ جاهلي أو طريق مهجور^(٣)، ويظهر أن ابن تيمية

(٣) الاختيارات للبعلي ١٨٢.

(١) مجموع الفتاوى ٨٣/٥.

(٢) مجموع الفتاوى ٥٩٩/١١.

لا يدخل المعدن في الركاز تبعاً للإمام مالك رحمه الله تعالى، ويوجب في الركاز الخمس، وفي المعدن الزكاة^(١) (ر: زكاة/١٤).

ركوع:

١ - تعريف:

الركوع هو الانحناء، وفي الصلاة: الانحناء حتى تنال يديه ركبتيه.

٢ - الركوع في الصلاة (ر: صلاة/١١ ح).

٣ - الركوع للأشخاص:

التذلل لغير الله تعالى لا يجوز، كالانحناء بالظهر لغير الله تعالى عند الكبراء والشيوخ وغيرهم، وكالسجود وكشف الرأس ونحوه، إلا إذا أكره على ذلك بحيث لو لم يفعل لأفضى إلى ضربه أو حبسه أو قطع رزقه الذي يستحقه من بيت المال، وإن أكره على ذلك ونوى في قلبه أن هذا الخضوع لله تعالى، كان حسناً^(٢) (ر: تحية/١٤).

رمضان:

- صيام شهر رمضان (ر: صيام/١٢، ١٣).

- صلاة التراويح في رمضان (ر: صلاة/٢٣).

- أيام العشر الأوائل من ذي الحجة أفضل من أيام العشر الأواخر من رمضان، ولكن ليالي العشر الأواخر من رمضان أفضل من ليالي العشر الأوائل من ذي الحجة^(٣).

- إفطار الصائمين في رمضان (ر: طعام/٨) و(دعوة/١٢).

(١) مجموع الفتاوى ٣٧١/٢٠ و٣٧٦/٢٩. ٦٠ و٩٢ والاختيارات للبعلي ١١٣.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٧٣/١ و٢٧٤/١١ و٢٧٧/ (٣) مجموع الفتاوى ٢٨٧/٢٥.

رَمَل :

١ - تعريف :

الرَّمَل هو الهرولة، وهي المشي السريع.

٢ - مواظنه :

- الرمل في طواف القدوم (ر: حج/١٦هـ).

- الرمل في السعي بين الصفا والمروة (ر: حج/١٩).

رهن :

١ - تعريف :

الرهن هو حبس عين بدين يمكن استيفاؤه منها.

٢ - الراهن :

إذا رهن ولي الغائب ملك الغائب بغير أمره توخياً لمصلحة الغائب - كفكه من الأسر - صح الرهن، فإذا عاد الغائب وأنكر تصرف الولي فلا عبرة لإنكاره^(١) و(ر: مصلحة/١٣).

٣ - المرهون :

أ - شروطه: يشترط في المرهون شروط منها:

(١) أن يكون المرهون مملوكاً للراهن أو مأذوناً له برهنه، فللرجل أن يرهن مال نفسه بدين غيره^(٢) فإذا أعار ماله لغيره ليرهنه بدين معلوم إلى أجل معلوم فليس له أن يسترده قبل ذلك الأجل، فقد قال رحمه الله تعالى: يجوز له أن يرهن ماله ومال غيره في دين إذا عرف ذلك الغير مقدار الدين والأجل، وليس لذلك الغير أن يسترد ماله المرهون إذا باع المدين حصته من الرهن للراهن الدائن^(٣) و(ر: إعارة/٣ب).

وليس له أن يرهن ما أخذه من الغير بغير حق، فإن رهنه فنقص

فعليه ضمان ما نقص^(٤).

(٣) مجموع الفتاوى ٥٣٦/٢٩.

(٤) مجموع الفتاوى ٥٤٢/٢٩.

(١) مجموع الفتاوى ٥٤٠/٢٩.

(٢) الاختيارات للبعلي ٢٣٣.

(٢) أن يكون معلوماً: فإن قبض المرتهن المرهون وبه علة مؤدية إلى التلف وهو لا يعلمها، قد أخفاها عنه الراهن، فتلف المرهون بسبب تلك العلة، فالضمان على الذي غرّه وأخفى العلة عنه^(١).

(٣) مقبوضاً: فالرهن لا يلزم إلا بقبض المرهون، لأن مقصوده استيفاء الحق من المرهون عند تعذر استيفاء الحق من الراهن، وهذا لا يتم إلا إذا كان المرتهن قابضاً للرهن، أما إذا كان المرهون بيد الراهن فإنه يحول بينه وبين المرتهن^(٢).

ويجوز رهن المشاع لأنه يمكن قبضه، وقبضه يكون كقبضه في البيع: بالمهاياة الزمانية أو المكانية^(٣) و(ر: بيع/٦١٥).

وإذا كان المرهون في قبض المرتهن فليس له أن يخرج عن قبضه بإيداعه عند غيره إلا من عذر^(٤)، ولكن له أن يبيعه أو يدعه عند غيره إن خاف عليه التلف (ر: بيع/٣١٥د).

ب - فك بعض الرهن: جميع المرهون يعتبر توثيقاً لجميع الدين، ولذلك فإن الراهن إذا وفى جزءاً من الدين فليس له أن يسترد جزءاً من المرهون^(٥).

ج - تصرف الراهن بالمرهون: الراهن يملك المرهون ولكنه لا يملك التصرف فيه بما يزيل حق المرتهن فيه، لا يبيع ولا بهبة^(٦) ولا بانتفاع، فإذا استعمل المرتهن المرهون فنقص، فهو ضامن لما نقص^(٧).

د - نفقة المرهون والانتفاع به: الأصل أن نفقة المرهون على مالكة، وإذا أنفق المرتهن عليه رجع بما أنفق على مالكة^(٨)، والأصل أيضاً أن ترفع يد الراهن عن المرهون لتثبت عليه يد المرتهن، ولكن إن شرط الراهن على المرتهن في عقد الرهن أن يطأ الراهن الأمة المرهونة عند المرتهن، جاز^(٩).

(١) مجموع الفتاوى ٥٤٣/٢٩. للبعلي ٢٣٤.

(٢) مجموع الفتاوى ٤٠٢/٢٩ و ٢٧٢/٣١. (٦) مجموع الفتاوى ١٧٩/٢٩.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٧٢/٣١. (٧) مجموع الفتاوى ٥٤٤/٢٩.

(٤) الاختيارات للبعلي ٢٩٠. (٨) مجموع الفتاوى ٥٦٠/٢٠.

(٥) مجموع الفتاوى ٥٣٧/٢٩ والاختيارات (٩) الاختيارات للبعلي ٣٤١.

والأصل أيضاً أنه لا يجوز للمرتهن أن ينتفع بالمرهون إلا بإذن مالكه، فإذا وطىء المرتهن الأمة المرهونة بإذن الراهن، وهو يعتقد جواز ذلك، فحملت، لحقه الولد وكان حراً لأجل الشبهة، فإن شبهة الاعتقاد أو الملك تُسقط الحد بالاتفاق، وقد اختلف الأئمة في وجوب المهر عليه وفي ضمان قيمة الولد لمالك أمه^(١).

ولكن إذا كان المرهون حيواناً يُنتفع بظهره أو بذرّه - أي: لبنة - جاز أن ينفق عليه المرتهن مقابل الانتفاع بظهره أو بلبنة^(٢).

وإذا أذن الراهن للمرتهن بالانتفاع بالمرهون فنقص المرهون بالاستعمال ضمن المرتهن ذلك النقص للراهن^(٣).

هـ - استيفاء الدين من المرتهن: يجوز للمرتهن أن يتصرف بالمرهون في حدود ما أذن له به الراهن، فإذا حل الدين فأذن الراهن للمرتهن ببيع المرهون واستيفاء حقه منه، جاز، وإن لم يأذن له ببيعه باعه الحاكم إن أمكن، ووفاه حقه منه، وإن تعذر ذلك فإن بعض العلماء يقول: يدفعه إلى ثقة لبيعه، ويحتاط بالإشهاد على ذلك، ويستوفي حقه منه^(٤).

فإن رهن شيئاً عند شخص إلى مدة، وعند انقضاء المدة أذن الراهن للمرتهن أن يرهنه عند آخر، فرهنه، جاز، فإذا طلب الراهن الثاني ما على الرهن، وحبسه لأجله، ولم يكن له ما يفك به الرهن، يجوز بيع الرهن لاستيفاء الحق منه^(٥).

وإن أعسر الراهن بالدين فقال له المرتهن: بعني الدار المرهونة بشرط إن وفيتني أخذتها بالثمن، وإن سكنتها لم آخذ منك أجرة، فالبيع غير صحيح، وتعاد الدار إلى صاحبها، ويوفى الدين للمستحق^(٦).

(١) مجموع الفتاوى ٢٧٩/٣١ والاختيارات (٤) مجموع الفتاوى ٥٣٨/٢٩ و٥٤٣.

(٥) مجموع الفتاوى ٤٧٨.

(٢) مجموع الفتاوى ٥٦٠/٢٠.

(٣) مجموع الفتاوى ٥٤٤/٢٩.

(٦) مجموع الفتاوى ٥٣٦/٢٩.

٤ - اختلافهما في قدر الدين :

إذا اختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين فالقول قول المرتهن ما لم يدع أكثر من قيمة الرهن^(١).

٥ - إقرار الراهن بما يبطل الرهن :

لا يُقبل إقرار الراهن بما يبطل الرهن، فإن أقر أن الرهن كان ملكاً لغيره، وأنه رهنه بغير إذنه لم يبطل الرهن^(٢) و(ر: إقرار/٤ح).

رهينة :

١ - تعريف :

الرهينة هي ما يؤخذ من العدو ضماناً لعدم غدره.

٢ - حكمها :

يجوز أخذ الرهائن من العدو، فلو أسزنا حربياً أو أخذنا شيئاً من أموالهم لأجل تخليص من أسروه منا جاز، ولنا حبسه حتى يردوا أسيرنا^(٣) و(ر: أسر/٥٢).

روث :

١ - تعريف :

الروث هو زبل الحيوانات.

٢ - نجاسته :

الأصل في الأرواث النجاسة، إلا روث ما يؤكل لحمه من الحيوانات، فإن روثة طاهر^(٤) وعلى هذا فروث الخيل طاهر^(٥).

(٤) مجموع الفتاوى ٤٠/٢١.

(٥) مجموع الفتاوى ٥٢١/٢١.

(١) الاختيارات للبعلي ٢٣٣.

(٢) مجموع الفتاوى ٥٣٨/٢٩.

(٣) مختصر الفتاوى المصرية ٥١٦.

وروث الدود الطاهر طاهر، وعلى هذا فروث دود القز والدود المتولد في الجروح طاهر^(١).

٣ - الاستنجاء بالروث:

لا يجوز الاستنجاء بالروث، وإن استنجى به أجزأه وكان عاصياً (ر): استنجاء/١٣).

رياء:

١ - تعريف:

الرياء هو أن يُظهِر الإنسان من نفسه خلاف ما يُتَّيَّن ليراه الناس.

٢ - آثاره:

أ - أثره في العبادات: إن أدى شيئاً من فرائض العبادات التي لا تؤدي إلا على وجه التقرب كالصلاة والصيام ونحو ذلك مراتباً أجزأته ولا تجب عليه إعادتها في الظاهر، ولكنها لا تقبل منه في الباطن^(٢)، بل ويعاقبه الله تعالى على ريائه لكونه من أعظم الذنوب، لأن المرائي في ذلك لم يعبد الله مخلصاً له الدين، أما الرياء في النوافل فإنه يُحبطها، ويستحق المرائي بها الذم والعقاب على قصده شهرة عبادة غير الله تعالى، بخلاف الرياء فيما فيه نفع للعبد، كالصدقة^(٣).

ب - عدم ترك الأعمال المشروعة خوف الرياء: لا يجوز ترك الأعمال المشروعة خوفاً من الرياء، بل يؤمر بها وبالإخلاص فيها، وعلى هذا فمن كان له ورد مشروع من صلاة الضحى أو قيام الليل أو غير ذلك فإنه يصليه حيث كان، ولا ينبغي له أن يدعه من أجل أنه بين الناس، إذا علم الله تعالى من قلبه أنه يفعلها سرّاً لله^(٤).

(٣) مجموع الفتاوى ٥٠٧/٢٢.

(٤) مجموع الفتاوى ١٧٤/٢٣.

(١) الاختيارات للبعلي ٥٤.

(٢) مجموع الفتاوى ١٩/٢٢.

رياضة:

١ - تعريف:

الرياضة هي رفع كفاءة الإنسان لأداء مهماته على الوجه الأكمل، وهي على أنواع:

- الرياضة الروحية: وهي التسامي بالروح بالتأمل وممارسة العبادة.
- الرياضة العقلية: وهي تدريب العقل على التفكير السليم.

٢ - حكمها:

يختلف حكم الرياضة باختلاف المقصود منها (ر: لهو).

ريش:

١ - تعريف:

الريش هو ما يكسى به جسم الطائر.

٢ - طهارته:

الريش كله طاهر سواء كان ريش طائر أم ريش قنفذ^(١)، وسواء كان ريش حيوان ميت أم حي، وسواء كان ريش حيوان يؤكل لحمه أم لا يؤكل لحمه، لأنه لا دم فيه لا ينجس^(٢).